في الزاوية، والمشكلة هي ان هذه الامور تبحث بسرية تامة بين بيغن واعوانه، دون طرحها للنقاش العام... فهل يمكن حقا القضاء على مركز م.ت.ف.؟ وكيف تساعدنا حرب كهذه على منع الدولة الثنائية القومية التي بدأت تتبلور في عهد ليكود؟ وكيف ستتطور حرب كهذه؟ هل ستؤدي اضافة الى الخسائر في الارواح، الى تسوية مفروضة [على اسرائيل]؟. تبقى هذه الاسئلة جميعها دون جواب، مما يعرض الدافع القومي في اسرائيل الى التقوّض وقت الاختبار» (يوئيل ماركوس، **المصدر نفسه**، ١٩٨٢/٣/٢٦).

على اي حال، لقد بدأت اسرائيل تنفذ سياستها في المناطق المحتلة، من خلال فرضها الادارة المدنية على السكان بالقوة، واقالة رؤساء البلديات المنتخبين المحسوبين في نظرها على م.ت.ف. وخلال تنفيذها لسياستها هذه، فان شارون وزير دفاعها «يبدو منزعجا جدا من امكانية استئناف الفدائيين نشاطهم بعد ٢٥ نيسان (ابريل)، كما يصرح لوسائل الاعلام» (**المصدر نفسه**)؛ مبررا خططه للهجوم على مواقع المقاومة في لبنان في الفرصة المناسبة.

الخلاف على رسم الحدود

في الوقت الذي تشدد فيه اسرائيل هجمتها على الفلسطينيين في الاراضي المحتلة، وتعد الخطط «لتصفية» م.ت.ف. في لبنان، فانها تستعد، في المقابل، لتنفيذ المرحلة الاخيرة من الانسحاب من سيناء، المقررة في ٢٥ نيسان (ابريل) الجاري، فقد اعلنت منطقة المستوطنات، في قطاع ياميت، منطقة مغلقة، وبدأت باخلاء المستوطنين الذين رفضوا ترك المنطقة بشكل طوعي، بينما ضربت حصارا حول معارضي الانسحاب الذين تقودهم العناصر اليمينية المتطرفة، والمتحصنين في ياميت، مهددين باستخدام العنف ضد الجيش الاسرائيلي، في حال اقدامه على اخلائهم بالقوة. ومما يلفت النظر هو تلك التغطية الاعلامية الواسعة التي يحظى بها نشاطهم في وسائل الاعلام الاسرائيلية، ثم التأييد الخفي لهم بين اوساط رسمية، بغية اظهار «حجم التضحية» التي تقدمها اسرائيل ــ حسب ادعاء المسؤولين فيها ــ مقابل السلام. والجدير بالذكر ان الحكومة الاسرائيلية قررت منح تعويضات مبالغ فيها، تقدر بسبعة مليارات من الشيكلات لهؤلاء المستوطنين كتعويض عن «مأساتهم» بسبب تركهم المنطقة. الا ان هذه التعويضات التي اثارت استياء ومعارضة شديدين لدى الرأي العام الاسرائيلي، ما زالت مدار بحث في الكنيست، بعدما بادرت الحكومة بتوجيه من بيغن نفسه، الى تقديم مشروع قانون خاص بها، لم تجرِ المصادقة عليه حتى الآن. وعلم ان عشرات العائلات، من هؤلاء المستوطنين، الذين حصلوا على سلف على حساب التعويضات المستحقة لهم، قد قاموا بشراء فيلات ومساكن فخمة في احياء راقية في القدس وتل ــ أبيب وغيرهما من المدن.

وبينما تقوم اسرائيل باخلاء مستوطنيها من سيناء، فانها تضع العراقيل امام المفاوضات الدائرة بينها وبين مصر حول تحديد مواقع الحدود الدولية التي ينبغي ان تنسحب اليها. وكان الخلاف بين الجانبين يتركز حول موقعين اساسيين: الاول، في مدينة رفح؛ والثاني، في منطقة طابه القريبة من خليج ايلات. فبالنسبة للموقع الاول، اي في رفح، حيث ستمر الحدود داخل المدينة فتقسمها الى شطرين: الاول مصري والثاني اسرائيلي، اتفق الجانبان على عدم تعريض سكان المدينة الى الاضرار الجسيمة نتيجة هدم عشرات المنازل. فالشطر المصري، سيشمل عشرة آلاف مواطن، بينما يبقى في الشطر الآخر حوالى ٦٠ الفا. وللتسهيل على هؤلاء السكان، فقد وافقت اسرائيل على عدم اقامة جدار بين المنازل، كما طالبت في البداية، وستعوّض عن ذلك بتسيير دوريات حراسة مكثفة، بينما ستقيم الجدار شمالي المدينة، الامر الذي سيؤثر حتما على حركة السكان في انتقالهم نحو قطاع غزة في المستقبل. كذلك وافق المصريون على عدم اخلاء فوري لسكان مخيم اللاجئين الذي نقلتهم اليه اسرائيل قبل عشر سنوات من قطاع غزة، والواقع في المنطقة المصرية. وعلم انهم سيبقون في المخيم بصورة مؤقتة حتى يجري ايجاد اماكن سكن جديدة لهم في القطاع لنقلهم اليها (**هآرتس**، ١٩٨٢/٣/٩).

اما الموقع الآخر في طابه، فما زال موضع خلاف بين الجانبين الاسرائيلي والمصري، حيث يدور هذا الخلاف بينهما حول تحديد مواقع